



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونظيره البلجيكي



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والنواب د. عبدالكريم الكندري وسيف العازمي وفيفصل الدويسان وطلال الجلال وراكبان النصف والسفير ضرار الرزوقي مع رئيس مجلس النواب البلجيكي

### التقى نظيره البلجيكي في بروكسل واختتمت زيارته الرسمية

# الغانم: أي تقارب عربي مع إيران يجب ألا يكون على حساب دول الخليج

من جانبه ادلى رئيس مجلس النواب البلجيكي اندريه فلاهو بتصريح لوسائل الإعلام بعد اللقاء عبر فيه عن ارتياحه الشديد لما دار في الاجتماع الذي جمع البرلمانين الكويتيين والبلجيكيين قائلًا: اعتقد أن هذه الزيارة هي مقدمة طيبة لما سيكون عليه مستقبل العلاقة، خصوصاً في ظل سعيينا لتشكيل لجنة الصداقة الكويتية البلجيكية. وأضاف فلاهو: ناقشنا العديد من القضايا التي تسيطر على الساحة السياسية في الشرق الأوسط مثل سورية وإيران وتركيا وغيرها. إن مثل هذه اللقاءات لها أهمية خاصة بالنسبة لنا لأنها تجمع وجهات النظر المختلفة وتوحد الرؤى حول القضايا المختلفة. حضر اللقاء العضو فيصل الجلال وسيف العازمي وراكبان النصف ود.عبد الكريم الكندري وسفير دولة الكويت لدى مملكة بلجيكا ضرار الرزوقي.

نذير الدم في سورية «وان لم تتخذ خطوات فعلية ومهمة ومؤثرة على أرض الواقع فسان الأذى سيصلهم ولن يقتصر على الدول المحيطة بسورية». وذكر الغانم ان الاستقرار في العراق «مهم جدا وما يحدث فيه من قتل وانفجارات وتصفيات وعدم قدرة الحكومة العراقية على السيطرة على كل أراضيها يحتاج الى وقفة من الجانب الاوروبي لمساعدة العراق على الامن المشوطين». وأكد ان الجانب البلجيكي كان مهتما بمعرفة وجهة نظر الكويت في التقارب الغربي مع ايران، مبينا ان الكويت تؤيد اي تقارب عربي ايراني ولكن على ايران استحفاقات اتجاه دول الخليج لابد ان تسير في اطرافها الصحيح، مشددا على ضرورة ألا يكون أي تقارب عربي مع إيران على حساب دول الخليج وضمان أمن المنطقة.

في البرلمان الدولي». وأكد ان السياسة الخارجية لا تقل أهمية عن الأحداث الداخلية لأي دولة وخاصة بالنسبة لنا في الكويت، مشيراً الى دور الدبلوماسية الكويتية في الغزو الصدامي الغاشم، فقد كانت رافداً مهماً وداعماً للبلاد في وقت الشدائد وهو ما يؤكد أهمية الدور الدبلوماسي على الصعيد الرسمي والشعبي مثلما في مجلس الأمة لدعم قضايا الكويت في مختلف المحافل الدولية. وأفاد بأن مكاتبة الكويت في البرلمان الاوروبي «قوية وممتازة» ولديها العديد من الاصدقاء من مختلف الشرائح والأحزاب، معرباً عن شكره لزملائه النواب على الدور الذي قاموا به لنقل وجهة نظرنا ككويتيين وعرب مسلمين وتوضيح كل ما فيه لبس، وهو ما كان بادياً باعتراف الاطراف البلجيكية والأوروبية التي بات لديها فهم أفضل للكويت والمنطقة. وأوضح انه أكد للجانب البلجيكي ضرورة ايقاف



هدية تذكارية من الوفد الكويتي

اقليمي باعتباره يرأس حالياً دورة المجالس التشريعية الخليجية والمجموعة العربية

مؤكداً انهم «اهتموا بإيصال وجهة نظرهم لنا لاسيما ان مجلس الأمة لديه ثقل

البرلماني البلجيكي تفهم بصورة أفضل وجهات نظرنا بعد الاستماع اليها»

أعرب رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في بروكسل امس عن سعادته بنتائج زيارة الوفد البرلماني الى بلجيكا والبرلمان الاوروبي واصفاً ايما بالناجحة والمثمرة جداً، مؤكداً انها حققت الاهداف المرجوة والمخطط لها قبل الزيارة. وأشاد الرئيس الغانم عقب لقائه رئيس مجلس النواب البلجيكي اندريه فلاهو بالعلاقات الكويتية البلجيكية المتميزة، مفعماً الدور المهم لبلجيكا على المستوى الاوروبي، مشيراً الى تشابهه ودور الكويت التي تلعب ذات الدور ولكن على مستوى الشرق الاوسط. وقال الرئيس الغانم ان لقاءه مع نظيره البلجيكي قد ناقش العديد من القضايا الهامة ومنها الملفات الساخنة في المنطقة كالمفك السوري والعراقي والإيراني والمصري، مشيراً الى أهمية الاستماع الى وجهات نظر الشعوب الاوروبية في هذه الملفات. وأضاف ان «الجانب

### للجهاز أن يستعين بالخبرات من الوزارات

## الحوية يقترح إنشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية

بنتفيذ هذه المشروعات والمغفلة في طلب المستندات وإطالة امر التقييم لمرحل هذه المشروعات ما يسبب التأخر في التنفيذ او العدول عن هذه المشروعات كلياً، ولما كانت المشروعات الكبرى وضخ الميزان من الاعتمادات والاموال التي تنفذ المشروعات الكبرى هي السبيل الأمثل للخروج من الأزمة المالية والتخلص من آثارها فإن الأمر يتطلب قيام الحكومة بإنشاء جهاز يشكّل من الجهات المرتبطة بتنفيذ المشروعات الرأسمالية الكبرى وذلك لتبسيط الإجراءات والتنسيق والتكامل على المعوقات والصعوبات التي تعترض التنفيذ. وهو ما جاء به المادة الأولى من الاقتراح بقانون المقدم. وحددت المادة الثانية المستوى الوظيفي والجهات التي تشترك في أعمال الجهاز من الوزارات والادارات الحكومية المختلفة كما جاءت بإجازة الاستعانة بالخبرات اللازمة بتنفيذ أعماله من كل الجهات الحكومية والجهات ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة. وأوضحت المادة الثالثة من الاقتراح بقانون المقدم ضرورة تدبير ادراج الاعتمادات المالية اللازمة والكافية لتنفيذ مراحل المشروع المحدد حسب التخطيط الزمني بميزانيات الجهات المكلفة بتنفيذ وانجاز المخطط لتنفيذها بميزانية كل سنة مالية محددة لتنفيذ المشروعات واتخط المراحل وذلك وفقاً لمستوى الانجاز وحالة الصرف الفعلي. وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن انشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى كما يلي: قد تبين ان الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى تتمثل في عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية المرتبطة

طالب النائب د.محمد الحوية الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها ان تعزز قدرتها على التعامل مع المشروعات الانشائية بما يضمن حماية المال العام. وقال الحوية إن على الحكومة الاهتمام بالمرحلة الأولية لدراسة المشاريع الانشائية وبحث دراسات الجدوى والشروط المرجعية والدراسات الفنية، وتعزيز تدريب القوة العاملة الفنية لدى الجهات الحكومية بشكل مستمر لكي تتناسب مع حجم المشاريع الانشائية، وتنفيذ الإجراءات الخاصة بالدورة المستندية لدى الجهات الحكومية للاستفادة من المشاريع حسب جدولتها في خطة التنمية. وأكد الحوية على ضرورة الالتزام بالمدد الزمنية للمتعاقدات لضمان إنها المشروعات في مواعيدنا المحددة والاستفادة منها، والتنسيق المستمر بين الجهات الحكومية لتذليل الصعوبات لإنهاء المشاريع في وقتها المحدد وللحفاظ على المال العام. واختتم الحوية قائلاً انه تقدم بمقترح قانون بإنشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى (Mega Projects) يشكل من الوزارات المختلفة المرتبطة بتنفيذ المشروعات الكبرى لضمان التنسيق فيما بينهما وخاصة للمشاريع الكبرى المستقبلية المرتبطة بخطة التنمية مثل مشروع السكة الحديدية والمترو ومشاريع البنية التحتية الكبرى. وكان الحوية قد قدم اقتراحاً بقانون في شأن انشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى، جاء كالتالي: مادة: إنشاء جهاز يسمى (جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية) يشكل من الوزارات المختلفة المرتبطة



د.محمد الحوية

**يشكل الجهاز برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية أعضاء لا تقل وظائفهم عن درجة وكيل وزارة مساعد عن الجهات المرتبطة للمشروعات الكبرى**

مادة: 2: يشكل الجهاز برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية أعضاء لا تقل وظائفهم عن درجة وكيل وزارة مساعد عن الجهات المرتبطة للمشروعات الكبرى بالجهات التالية: وزارة الأشغال العامة، لجنة المناقصات المركزية، وزارة النفط، وزارة الكهرباء والماء، ادارة الفتوى والتشريع، ديوان المحاسبة، بلدية الكويت. وللجهاز ان يستعين بمن يراه من الخبرات من الجهات المختلفة من الوزارات والإدارات الحكومية وكذا من ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة. مادة 3: تقوم وزارة المالية بإدراج الاعتمادات المالية اللازمة والكافية لتنفيذ المشاريع الكبرى المخطط لتنفيذها بميزانية كل سنة مالية محددة لتنفيذ المشروعات واتخط المراحل وذلك وفقاً لمستوى الانجاز وحالة الصرف الفعلي. وجاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن انشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى كما يلي: قد تبين ان الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى تتمثل في عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية المرتبطة

### تسليم الوحدات لمستحقيها وفقاً لأسبعية التسجيل

## الصانع: 100 ألف وحدة سكنية خلال 5 سنوات

مادة رابعة: ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره. وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: لقد وصلت الأزمة الإسكانية في الكويت الى حد يندر بعواقب ليست جيدة، فعلى الرغم من وجود الأراضي الفضاء المرصودة لهذه الأزمة، وبالرغم من ان هناك مؤسسة كبيرة ذات ميزانية مستقلة تعمل على توفير الرعاية السكنية، والتي لا تخضع في أدائها لأعمالها للرعاية المسبقة لديوان المحاسبة او لجنة المناقصات حسبما جاء بنص المادة 12 من القانون محل التعديل. إلا أن المشكلة السكنية في الكويت، تتراد يوم بعد الآخر، إذ تتسع الهوة بين المشكلة وحلولها كل يوم. إن تزايد كل يوم طلبات الرعاية لا يوجد تسليم وحدات للمستحقين بما يتناسب مع الزيادة في هذه الطلبات فتتفاقم المشكلة ويستعصى حلها. وإن ان الأمر في حقيقته لا يرتبط فقط بوضع تشريع يكفل حل لهذه المشكلة، بقدر ما هو يحتاج من القانون على تنفيذ هذه التشريعات لوضع خطة مالية وإستراتيجية محددة مبنية على أسس علمية مدروسة ومرتبطة بالواقع، وتراعي عنصر الزمان حتى لا يضيع زهرة شباب مستحقّي الرعاية في الركض وراء الحصول على مسكن. المسكن الذي هو نوع من القوت الذي إذا ما أحرزته النفس البشرية اطمأنت، وإذا اطمأنت انطلقت الى العمل والإنتاج، لاسيما في ظل غلاء وارتفاع الاجراءات التي تتهم معظم دخول الشباب ومحدودي الدخل. لذلك فقد رؤي هذا التعديل بتحديد فترة زمنية غير قابلة للتמיד لتتزم خلالها وفي غضون

قدم النائب يعقوب الصانع اقتراحاً بقانون لتعديل القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، وجاء في القانون ما يلي: المادة 17 من القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية بالنص التالي: تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها بواقع مائة ألف وحدة سكنية كحد أدنى خلال خمس سنوات، وفي كل الأحوال لا تتجاوز المهلة الممنوحة للمؤسسة للتسليم الفعلي عن ثمان سنوات. وتلتزم الوزارات والمؤسسات العامة المختصة بتوفير الخدمات الاساسية وكافة مرافق البنية التحتية للأراضي الخاضعة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية، مع قيامها على نفقتها بإزالة أي عوائق قد تسبب إطالة للمدة الزمنية المشار إليها في هذه المادة. مادة ثانية: يضاف نص جديد الى القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية تحت رقم 17 مكرراً، نصه الآتي: يجوز للمؤسسة ان تقوم بتسليم مستحقّي الرعاية السكنية وحداتهم على دفعات تدريجية بحيث يكون حاصل الوحدات المسلمة للمستحقين خلال مدة الخمس سنوات لا يقل عن المائة ألف وحدة الواردة في المادة السابقة.



يعقوب الصانع

**التسليم الحكومي هو تسليم قرار بتخصيص الوحدة لمستحق الرعاية في فترة الخمس سنوات وفي كل الأحوال لا تتجاوز المهلة الممنوحة للمؤسسة للتسليم الفعلي عن ثمان سنوات**

جاءت المادة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن انشاء جهاز متابعة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى كما يلي: قد تبين ان الصعوبات والمعوقات التي تواجه تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى تتمثل في عدم وجود تنسيق بين الجهات الحكومية المرتبطة